مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

Mada al-Carmel مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
Arab Center for Applied Social Research

تقرير الرصد السياسيّ

مخططات المصادرة وملاحقة النشاط السياسي

العدد 1، كانون الثاني/يناير 2018

إعداد: خالد عنبتاوي

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصريّة ضد الفلسطينيّين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبيّة والسياسيّة وبتجلّياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشّهرية تجليات العنصريّة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصريّة والتمييزية، الخطاب العنصريّ والعنصريّة في الشّارع الإسرائيليّ.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 7164 . 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 – 814175 – 868387 1 (961+)
فاكس 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
شارع اللنبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 – 4 – (972+)
فاكس: 8525973 – 4 – (972+)
mada@mada-research.org

قائمة المحتويات

الباب الأول: سياسات عنصريّة 4

1. المستوى الأول: سياسات المكان وممارسات التضييق في الأرض والمسكن 4

1. 1 سياسات التخطيط "الهيمنة الإثنية" على البلدات العربية 4

1.2 سياسات الهدم والتضييق 4

2. المستوى الثاني: ضبط الحيز الثقافي والسياسي العام وفق خطاب اليمين 6

2. 1 ملاحقة ناشطين سياسيين وقيادات سياسية 6

2.2 سياسات التحكّم في الحيّز الثقافي والتربويّ 7

الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية في المجال العام 8

الباب الثالث: تشريعات عنصريّة وتطبيقها 9

ملخص:

يواصل تقرير الرصد السياسي لشهر كانون الثاني/ يناير 2018، عرض تجليات التمييز العنصري تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، كما انعكست في الممارسات السياسية والقانونية وفي الخطاب الإعلامي والجماهيري. ويرصد التقرير الحالي التمييز العنصري، في ثلاثة أبواب رئيسية: الأول سياسات التمييز العنصري، ويندرج ضمنه مستويان: مستوى سياسات تضييق الحيز المكاني والتخطيط، وبرز فيه إقرار مخطط جديد يهدد مئات الدونمات من أراضي "الروحة" في منطقة المثلث بالمصادرة، فضلاً عن استمرار سياسات الهدم، إذ تم توثيق 6 حالات هدم في النقب والمثلث، ومستوى التضييق على الحق في العمل السياسي وحرية التعبير، وبرز ضمنه استمرار ملاحقة ناشطي الحركة الإسلامية المحظورة و"التجمّع" وقياداتهما السياسيّة، فضلاً عن إدانة وحبس ناشطين آخرين.

ويتوقف الباب الثاني عند تجليات العنف والعنصرية في المجال العام، وهو ما عبّر عنه الهجوم الذي تعرّض له النواب العرب عن "القائمة المشتركة" خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي لإسرائيل، وكذلك التحريض من جديد على مؤسسات عربية ثقافية.

بينما يعرض الباب الثالث التشريعات العنصرية وتوسيع تطبيقها، إذ برز في هذا الباب تشريع قانون يمنح أفضلية العمل في السلك الحكومي للذين خدموا في الجيش، وكذلك تطبيق إجراءات تسريع التخطيط في النقب لمصادرة المزيد من الأراضي.

يظهر هذا التقرير، إلى جانب تقاريرنا السابقة، أن العنصريّة هي نتاج بنيوي لمجمل الاستراتيجيات السياسية الإسرائيليّة.

الباب الأول: سياسات عنصريّة

1. المستوى الأول: سياسات المكان وممارسات التضييق في الأرض والمسكن

1.1 سياسات تخطيط "الهيمنة الإثنيّة" على البلدات العربيّة:

1.1.1. مشروع جديد يستهدف أراضي "الروحة" في المثلث: صادق المجلس القطري للتخطيط والبناء في إسرائيل، في الثاني من كانون الثاني/يناير، على مخطط مد خط الكهرباء عبر أراضي "الروحة" في منطقة المثلث، والذي سينتج عنه مصادرة مئات الدونمات من الأراضي، ناهيك عن الضرر الذي سيلحق بآلاف الدونمات الأخرى بسبب الأخطار البيئيّة الناجمة عن المشروع. يُذكر أن هذا المخطط يأتي بعد نجاح الاحتجاج الشعبي في تعطيل مخطط سابق استهدف أراضي "الروحة" سنة 1998.

1.1.2 مخطط حكومي جديد يهدد مئات الدونمات في أم الفحم: وضعت المؤسسات الحكومية مخططاً جديداً يحمل اسم "تتال 38" لتوسيع شارع رقم 65 المحاذي لمدينة أم الفحم، الأمر الذي قد يؤدي إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي ويشكل خطراً على قسائم الأراضي الواقعة على طول الشارع.

1.2 سياسات الهدم والتضييق:

تستمر السلطات الإسرائيليّة في تنفيذ عمليات الهدم التي تطاول البلدات والقرى العربيّة، فضلاً عن سياسة التضييق من خلال تحريش الأراضي وتوزيع إخطارات الهدم .

1.2.1 ست حالات هدم فعلية: هدمت قوات كبيرة من الشرطة الإسرائيلية، في الرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير ، قرية العراقيب، غير المعترف بها في النقب، وذلك للمرة الـ 124 على التوالي. كما أقدمت جرافات الهدم، معززة بقوات الشرطة، على هدم قاعة للأفراح في مدينة باقة الغربيّة في المثلث، وذلك في السابع عشر من كانون الثاني/يناير. أما في منطقة المركز، فقد قامت قوات الشرطة بتنفيذ ثلاث عمليات هدم، إذ أقدمت على اقتحام حي العجمي في يافا، في السابع عشر من كانون الثاني/يناير، وهدمت منزلاً على أرض تعود ملكيتها لعائلة عربية منذ 50 عاماً، فضلاً عن اقتلاع الأشجار المزروعة عليها، وذلك بعد يوم واحد من إقدام جرافات بلدية تل أبيب على هدم

منزل آخر في الحيّ نفسه. وفي مدينة الرملة، شرّدت عائلة كاملة بعد هدم منزلها على يد جرافات البلديّة، وذلك في التاسع من كانون الثاني/يناير، فضلاً عن اقتلاع أشجار الزيتون المزروعة بمحاذاة المنزل.

1.2.2 تهديد خمسة منازل بالهدم: من جانب آخر، ما زال شبح الهدم يخيم على عدد من المنازل العربيّة، إذ رفضت محكمة إسرائيلية طلب تجميد أمر هدم، أصدرته اللجنة اللوائية للتخطيط في 18 كانون الثاني/يناير، يطاول مصنعاً يملكه عربي في كفر قاسم، كما سلّمت اللجنة أصحاب عدد من المحلات التجارية في المنطقة الصناعية في كفر قاسم أوامر إخلاء وهدم، فضلاً عن تسليم مواطن من بلدة قلنسوة أمراً مشابهاً. وفي شأن متّصل، تتعرض ثلاثة منازل عربية في البلدة القديمة في مدينة عكا لخطر الهدم، وذلك في إطار قيام البلدية بتكثيف نشاط الهدم والتضييق على السكن في البلدة القديمة بغية تغيير معالمها. وقد امتنعت السلطات، في بداية الشهر الحالي، عن هدم هذه المنازل الثلاثة المهددة بعد أن احتشد جمهور عربي كبير فيها.

1.2.3 أعمال تجريف في النقب وزيادة ميزانيات مشاريع الهدم: اقتحمت قوات ما يسمى بـ "الوحدات الخضراء" التابعة لـ "الصندوق القومي اليهودي" بمرافقة وحدات من الشرطة وحمايتها، قرية الظحية، غير المعترف بها في النقب، وقامت بتجريف الأراضي وإبادة المحاصيل بهدف تحريشها. وأقدمت هذه القوات على تجريف الأراضي مرتيّن خلال الأسبوع الأول والأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني/يناير، واعتقلت الشرطة خمسة مواطنين من أهالي القرية لقيامهم بالتصدي لعملية التجريف. وفي سياق متصل، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في الأسبوع الأول من الشهر الحالي، زيادة ميزانيات قوات الشرطة وسلطة التفتيش بغية رفع وتيرة عمليات الهدم في النقب، التي بلغت أكثر من 1000 عملية في العام.

2. المستوى الثاني: ضبط الحيز الثقافي والسياسي العام وفق خطاب اليمين

2.1 ملاحقة ناشطين سياسيين وقيادات سياسية:

2.1.1 المحكمة المركزية تثبّت الحكم بحبس معتقلي "برافر": حكمت المحكمة المركزية الإسرائيليّة، في الثالث من كانون الثاني/يناير، بالسجن لفترات متفاوتة على الشبان الخمسة المعتقلين على خلفية الاحتجاج على مخطط "برافر" خلال سنة 2013، وذلك بعد أن خفضت مدة السجن التي فرضتها المحكمة السابقة.

2.1.2 استمرار ملاحقة قيادات وناشطي الحركة الإسلامية المحظورة إسرائيلياً: تستمر السلطات الإسرائيلية في ملاحقة قيادات ونشطاء الحركة الإسلامية الشمالية المحظورة إسرائيلياً، إذ أدانت محكمة الصلح في حيفا الناشط محمد خلف بشبهة "دعم وتأييد منظمة إرهابية والتحريض على الإرهاب". يذكر أن الناشط المذكور قام بكتابة منشورات على صفحته على موقع "فايسبوك" يعلن فيها تضامنه مع الحركة الإسلامية ومع هبّة الأقصى، ما اعتبرته السلطات الإسرائيلية "تأييداً للإرهاب". كما قامت هذه السلطات، في 23 كانون الثاني/يناير، باعتقال الشيخ كمال خطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية المحظورة إسرائيلياً، واقتادته إلى التحقيق بشبهة "التواصل مع عميل أجنبي"، لكنها أفرجت عنه في وقت لاحق. وفي جانب متصّل، تستمر محاكمة الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة، إذ عقدت المحكمة الإسرائيلية جلسة استماع إضافية في السابع من كانون الثاني/يناير، قررت بعدها تمديد اعتقاله.

2.1.3 الشرطة الإسرائيلية توصي بتقديم قيادة "التجمّع" ونشطائه إلى المحاكمة: قدمت الشرطة الإسرائيليّة توصيات إلى النيابة العامة بخصوص ملف ملاحقة التجمّع الوطني الديمقراطي، المفتوح منذ أكثر من عام، والذي تخلله قيام الشرطة بعشرات المداهمات والاعتقالات. وقد أوصت الشرطة بتقديم أعضاء الكنيست عن "التجمع" إلى المحاكمة، فضلاً عن مجموعة من قياداته ونشطائه.

2.1.4 تمديد الاعتقال الإداري لشابيّن من وادي عارة: جدد وزير "الأمن الإسرائيلي" أفيغدور ليبرمان، في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، قراراً بتمديد الاعتقال الإداري للمواطنين معتصم محاميد وأحمد مرعي، لستة أشهر إضافية. وكان هذان الشابان قد اعتقلا خلال شهر تموز/يوليو 2017 .

2.1.5 وزارة الداخلية ترفض إصدار بطاقة هوية لمعتقل سابق: رفضت وزارة الداخلية الإسرائيلية إصدار بطاقة هوية للمعتقل الإداري السابق علاء الطويل من مدينة أم الفحم، كما رفضت تسجيله وزوجته في سجّل المتزوجين. وكان الطويل قد توجه إلى وزارة الداخلية بعد أن صادرت الشرطة هويته أثناء دخوله المعتقل، وطالبته بالتوجه إلى الوزارة لاستصدار بطاقة جديدة، إلا أن هذه الأخيرة رفضت ذلك دون تعليل الأسباب، مدّعية أن الأمر لا يتعلق بها.

2.1.6 الشرطة تعرقل إحياء ذكرى استشهاد سامي الجعار: قام أفراد الشرطة الإسرائيليّة، في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير، بإزالة لافتات تحيي الذكرى الثالثة لاستشهاد الشاب سامي الجعار، الذي قُتل على يد أفراد الشرطة في مدينة رهط في النقب.

2.1.7 التضييق على الأسير باسل غطاس في السجن: منعت مصلحة السجون الإسرائيلية، في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، إدخال كتب إلى النائب السابق د.باسل غطاس بادعاء أن محتواها، الذي يتعلق بسياسة التخطيط والبناء في مناطق الضفة الغربية، "ممنوع". ويأتي هذا المنع بعد قيام مصلحة السجون بمصادرة كتاب "مذكرات" الأسير غطّاس.

2.2 سياسات التحكّم في الحيّز الثقافي والتربويّ:

محاولات تصفية الأوقاف والمقدّسات: تتعرض مقبرة "طاسو" في يافا لمخطط جديد يرمي إلى الاستيلاء عليها من قبل شركة استثمارات يهودية، وذلك بادعاء أن لهذه الشركة أملاكاً في المقبرة تعود إلى صفقة مبرمة في سنة 1973، وفقاً لقانون ما يسمى "بأملاك الغائبين". يذكر أن المقابر الإسلامية في يافا تتعرض دوماً لمخططات الاستيلاء، بغية محو الشواهد العربية والإسلامية فيها. ويذكر أن فندق "هلتون" كان قد بني على أرض مقبرة عبد النبي المصادرة، كما تواجه "مقبرة القسام" في حيفا مخططاً يرمي إلى الاستيلاء عليها.

الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية في المجال العام

1. خطاب عنصري رسمي ضد أعضاء الكنيست العرب: شنّ عدد من قيادات الأحزاب الصهيونية هجوماً عنصرياً على النوّاب العرب من "القائمة المشتركة"، في أعقاب الوقفة الاحتجاجية التي نظموها أثناء قيام نائب الرئيس الأميركي مايك بنس بإلقاء خطابه أمام نواب الكنيست.

فقد صرّح النائب في الكنيست عن "الليكود" **أورن حازان**، في الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير، أن أعضاء الكنيست العرب هم مندوبو "حماس" في البرلمان ومندوبو "أعداء إسرائيل"، على حد وصفه. وفي حديث تلفزيوني آخر، طالب بطردهم من الكنيست ناعتاً إياهم بـ "الإرهابيين."

ومن جانبه نعت الوزير **زئيف الكين** من "الليكود"، من خلال تغريدة على "تويتر"، أعضاء الكنيست عن "القائمة المشتركة"، "بالخيانة"، بينما صرّح الوزير **أفيغدور ليبرمان** أن نواب هذه القائمة يثبتون في كل مرة أنهم "مندوبو منظمات إرهابية" على حد تعبيره.

2. ميري ريغف تهاجم مؤسسات ثقافية عربية: هاجمت وزيرة الثقافة الإسرائيلية، ميري ريغيف، مسرح "الميدان" العربي في حيفا، ومؤسسات ثقافية أخرى، تنشط في مناهضة سياسات الدولة العنصرية، وذلك في إطار ردها على اقتراح مشروع قانون قدّمه النائب د.جمال زحالقة، في الثالث من كانون الثاني/يناير، يطالب بضمان المساواة في توفير ميزانيات الثقافة. وأكدت ريغيف رفضها تمويل مؤسسات تقيم أمسيات للاحتفاء بالمعتقلة الشاعرة دارين طاطور (المتهمة بالتحريض على الدولة من خلال قصائدها)، معتبرة على أساس مبدأ "الولاء بالثقافة" أنه لا يمكنها تمويل نشاطات ثقافية مناهضة للسياسات الإسرائيليّة.

3. جمعيّة "رغفيم" تشن حملة إعلامية ضد العرب في النقب: نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير، تقريراً صحفياً أعدته حركة "رغفيم" – وهي حركة يمينية تعمل على ملاحقة وتتبع البناء العربي في النقب – تتهم فيه السكان العرب في النقب بـ "التطرف الإسلامي" لمجرد وضعهم ألواحاً تحمل آيات قرآنية وصوراً للمسجد الأقصى على مداخل البيوت العربية.

الباب الثالث: تشريعات عنصريّة وتطبيقها

1. **المصادقة على قانون**: يمنح الذين خدموا في الجيش أفضلية العمل في السلك الحكومي: صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية، على اقتراح قانون يعطي أفضلية العمل في وظائف السلك الحكومي لمن خدم في الجيش الإسرائيلي.
2. **تطبيق قانون "تسريع البناء في مواقع مفضّلة"**: في إطار العمل على تطبيق قانون جديد يهدف إلى "تسريع البناء في مواقع مفضّلة"، تقوم اللجنة المعنية بتطبيقه في هذه الأيام بتسريع إقرار بناء وحدات سكنية على حساب أراض عربية في النقب، إذ يمنح القانون هذه اللجنة سلطة تسريع عمليات التخطيط والمصادقة على البناء في الأراضي الزراعية العربية، ما يوفّر أداة إضافية لسلب المزيد من الأراضي في النقب.